

Distr.: General  
31 May 2011  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ١١٣ (ح) من جدول الأعمال  
تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية  
وتعيينات أخرى: تعيين قضاة مخصصين في  
محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

تعيين قضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقريراً لمجلس العدل الداخلي بشأن  
تعيين قضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لتتخذ فيه الجمعية العامة وتتخذ  
إجراء بشأنه.



## تقرير مجلس العدل الداخلي

١ - بموجب القرار ٢٥٣/٦٣، قررت الجمعية العامة تعيين ثلاثة قضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لمدة سنة واحدة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبموجب المقرر ٥٥٣/٦٤، قررت الجمعية العامة تمديد ولاية القضاة الثلاثة المخصصين لفترة عمل إضافية مدتها سنة تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وبموجب القرار ٢٥١/٦٥، مددت الجمعية العامة مرة أخرى في فترة عمل القضاة المخصصين الثلاثة لمدة ستة أشهر إضافية، من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واتخذت الجمعية العامة إجراءات تعيين رسمية عقب التعيينات الأولية والتمديد الأول. وقد غدا هذا الإجراء ضرورياً الآن في ما يتعلق بالتمديد الثاني.

٢ - وقد أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٢٨/٦٢، مجلس العدل الداخلي "للمساعدة في ضمان الاستقلالية والاعتدال المهني والمساءلة في نظام إقامة العدل" (قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٢، الفقرة ٣٥). وعملاً بالفقرة ٣٧ (ب) من القرار ذاته، على مجلس العدل الداخلي أن يقدم آراءه وتوصياته إلى الجمعية العامة بشأن المرشحين المناسبين لشغل المناصب الشاغرة في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة.

٣ - وقد اتصل مجلس العدل الداخلي بالقضاة المخصصين الثلاثة الذين يعملون حالياً في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لمعرفة ما إذا كانوا سيقبلون بتعيينهم لفترة إضافية. وقد أبدى القاضي جان - فرانسوا كوزان (فرنسا) والقاضية نكيمديلم أميليا إيزواكو (نيجيريا) استعدادهما لمواصلة العمل لفترة ستة أشهر إضافية. لذا، يوصي مجلس العدل الداخلي بتعيينهما لمدة الأشهر الستة الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦٥.

٤ - وأبلغت القاضية مارلين كامان (الولايات المتحدة) المجلس بأنه يتعدّر عليها قبول النظر في إعادة تعيينها لمدة ستة أشهر إضافية. وكانت القاضية كامان قد مُنحت إجازة غياب عن تعيينها القضائي الدائم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لكن ليس بمقدورها الحصول على إجازة غياب أخرى لمدة ستة أشهر. وللأسف، ونظراً للاحتياجات المؤسسية لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، فإن مجلس العدل الداخلي غير قادر على التوصية بمرشحين أو ثلاثة مرشحين لشغل هذا المنصب الشاغر، وليس من شأنه أن يفعل ذلك. ومن بين العوامل التي تحول دون توصية المجلس بأي مرشحين قصر مُدة التعيين (ستة أشهر)؛ ومُضي مدة تقارب ثلاث سنوات على إجراء المجلس عملية اختيار قضاة للمحكمة؛ وطول الوقت والتكلفة التي يقتضيها إجراء عملية اختيار سليمة، وكون القاضي الجديد سيحتاج بعض

الوقت للتأقلم مع كيفية عمل النظام والاجتهاد القضائي، وهو ما من شأنه أن يضعف حتماً إلى حد كبير إنتاجية القاضي بالنظر إلى قصر مدة تعيينه.

ووقع أعضاء مجلس العدل الداخلي هذا التقرير وقُدّم إلى الأمين العام يوم ٤ أيار/مايو ٢٠١١ تمهيداً لإحالته إلى الجمعية العامة.

(توقيع) كيت أوريغان

(توقيع) سينها باسناياكي

(توقيع) جيني كليفت

(توقيع) فرانسواز نوكيه

(توقيع) جيفري روبرتسون

---